ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

طبّعوا كيفَما شئتم ولكن لماذا كل هذه المُبالغة في عِشق أصدقائكم الجُدد؟..

هل تجوز صلاة الإماراتيين في المسجد الأقصى تحت حِماية حِراب قوّات الأمن المُحتل؟ ولماذا لم يفتح الأردنيّون مطعم "كوشر" في عمّان.. ولم يَرتدِ أطفال مِصر قُمصانًا تَحمِل العلم الإسرائيلي؟

عبد الباري عطوان

هل تجوز صلاة الإماراتيين في المسجد الأقصى تحت حِماية حِراب قوّات الأمن المُحتل؟ ولماذا لم يفتح الأردنيّون مطعم "كوشر" في عمّان.. ولم يَرتدِ أطفال مِصر قُمصانًا تَحمِل العلم الإسرائيلي؟

عبد الباري عطوان

توقّعنا حُدوث الكثير من المُفاجآت الصّادمة في زمنِ التّهافت "الحُكومي" العربيّ على التّطبيع مع دولة الاحتِلال الإسرائيلي، ولكن لم يَخطُر ببالنا مُطلقًا أنْ يزور وفد من مُواطني دولة الإمارات العربيّة المتحدة المسجد الأقصى في القدس المحتلّة، ويُصلّون فيه تحت حِماية قوّات الأمن الإسرائيليّة التي فتَحت لهم المسجد المُغلق خِصّيصًا لتحقيق رغبتهم هذه، فقد جرت العادة على مدى ٧٠ عامًا من الاحتِلال، أن تتم مِثل هذه الزّيارات، رغم "التحفّظات" عليها، تحت حِماية أشقّائهم العرب، وبزعامة الأئمة وترحيبهم، ولكنّ اتّفاقات السّلام "المُزوّر" و"المُذلّل" قلبَت كُل الاعتبارات، وجعلت من العدو العُنصري الإرهابي صديقًا، والشّقيق الضحيّة عدوًّا، في غُضون أيّام مَعدودةٍ.

لا نفهم هذا "الفُجور" في التّهافت عَلى التّطبيع والرّكوع تحت أقدام المُحتل الإسرائيلي، والمُبالغة لدرجة الاستِفزاز في التمسّح به والتنكّر للأُخوّة في العُروبة والعقيدة بفجاجةٍ غير مسبوقة، ممّا يُوحي بأنّ كُلّ المشاعر الوطنيّة السّابقة العدائيّة تُجاه

الاحتِلال وجرائمه لم تَكُن صادقةً في مُعظَمها.

تفاءلنا قليلًا بتحذير الدكتور عبد الخالق عبد اللّه، أحد أبرز مُستشاري حُكومة الإمارات، عندما انتقَد هذا التّهافت في تغريدةٍ، وحذّر من هذه المُبالغة في التقرّب من الإسرائيليين، ولكن تفاؤلنا هذا لم يَكُن في محلّه على الإطلاق، فيبدو أنّ التّطبيع، ومن ثمّ التّحالف الأمنيّ والعسكريّ المُعادي للعرب، يَنطَلِق من استراتيجيّةٍ مدروسةٍ، وإشْهارًا لعُلاقاتٍ "سريّةٍ" عميقةِ الجُذور وتمتدّ لسنواتٍ.

حُكومة الإمارات قالت لنا، ولشعبها، إنّ اتّفاق السّلام مع "إسرائيل" جاء مُقابل وقف جميع إجراءات ضمّ أجزاء من الضفّة وغور الأردن، ولم يكتفِ بنيامين نِتنياهو، الصّديق الجديد القديم، بنَفْي هذا الرّبط، مُؤكّدًا أنّ مشروع الضّم "تأجّل" فقط، ولم يُلغَ، ومن المُفارقة أنّه أعلن عن بناء ٥٠٠٠ وحدة سكنيّة استيطانيّة في اليوم الذي يُناقش فيه الكنيست التّصديق على اتّفاقِ السّلام الإماراتي، ويُقرّه بالإجماع.

الإسرائيليّون، حُكومةً وشعبًا، يَحتقِرون العرب والمُسلمين، وخاصّةً المُطبّعين الرّسميين من بينهم، ويأخذون ولا يُعطون، ويكفي الإشارة والتّذكير بأنّهم جادلوا الخالق ونبيّه موسى على بقرةٍ ولونها لسنواتٍ عديدة؟ فكيف سيكون الحال في تعاطيهم مع أصدقائهم الجُدد؟

المِصريّون لم يُلبّسوا أطفالهم قُمصانًا تحمل صُور الأعلام الإسرائيليّة، وكُل مِصري يطرق باب السّفارة الإسرائيليّة طلبًا لـ"فيزا" يتعرّض للاعتقال فَورًا، ويُواجه كُل العُقوبات بتُهمة الخِيانة، وظلّ الشّعب المِصري إلى اليوم، وبعد أكثر من ثلاثين عامًا يعتبر دولة الاحتلال العدوّ الأوّل.

الأردنيّون وقّعت حُكومتهم اتفاقيّة وادي عربة المُهينة المُذلّة، ولكنّنا لم نقرأ أو نسمع افتتاح مطعم "كوشر" إسرائيلي يهودي في قلب العاصمة الأردنيّة، أو استِضافة أيّ فنانين أو أُدباء إسرائيليين، واتّفاق استِيراد الغاز الذي تعتبر وصمة عار يتَرَدّح ولن يُعَمّر طويلًا.

الأجواء جرى فتحها على مِصراعيها هذه الأيّام أمام الطّائرات المدنيّة الإسرائيليّة، والعسكريّة لاحقًا، وها هي السّفن البحرينيّة والإماراتيّة تتقاطر إلى ميناء حيفا لإفراغ حُمولتها، وغدًا سترسو نظيراتها الإسرائيليّة في ميناء جبل علي وميائي الفجيرة والمنامة، لتكون محطّةً لإعادة تصدير البضائع والمَنتوجات الإسرائيليّة إلى الدّول العربيّة، وربّما شرق آسيا بأسْرِه بعد تغيير اسم دولة المَنشأ في دَعمٍ حماسيٍّ للاقتِصاد الإسرائيليّ المَأزوم.

آخِر المُفاجآت الأكثر استفزازًا ليس تقاطر الكتّاب والمسؤولين الخليجيين للحديث أو الكتابة في وسائل الإعلام الإسرائيليّة، وشيطنة الضّحايا الفِلسطينيين والسّخرية من حقّ العودة، وإنّما أيضًا تأكيدهم على أنّ الهدف من اتّفاقات "السّلام" هو مُحاربة التطرّف ومُكافحة "الإرهاب"، والمقصود هُنا هو مُقاومة الاحتِلال العربي الإسلامي، وكأنّ إسرائيل "حمل وديع" لم ترتكب المجازر في الضفّة والقِطاع وجنوب لبنان، وبحر البقر في مِصر، والقنيطرة في سورية.

خِتامًا نقول، طبّعوا كيفما شئتم، وهنيئًا لكُم حلفاؤكم الجُدد، ولكن كُفّوا عن المُبالغة بهذا الغرام تُجاههم، حِفاظًا على ما تبقّى من عُروبتكم، وعقيدتكم الإسلاميّة، واتركوا خَطًّا للرّجعة، لأنّ هذه الاتّفاقات ستَسقُط حتمًا، وتذكّروا أنّ الشّعب الموريتاني الشّقيق لم يَكتفِ بغلقِ السّفارة الإسرائيليّة في عاصمة بلاده، بل قام بهدمها، واقتِلاعها من جُذورها، ولم يبقَ لها أيّ أثر.

القدس وكُل إرثها العربيّ والإسلاميّ والإنسانيّ ستعود إلى أصحابها العرب، وسيكون الأقصى مفتوحًا "لكلّ الأشقّاء" ودُون أيّ قُيود "يرونها بعيدةً ونراها قريبةً".. والأيّام بيننا.

«قسد» أداة سياسية وعسكرية بأهداف تقسيمية

ربى يوسف شاهين

عندما احتلت الولايات المتحدة بقرارها الكاذب العراق، لجهة امتلاكه سلاحاً نووياً وسقوط فرضياتها تدريجياً، بعد أنّ عاثت فيه خراباً ودماراً وانقساماً، إذ كانت تُدرك جيداً كلّ خطوة تنتهجها في سياساتها الغير معلنة، والتي تقوم أساساً على التقسيم، واستغلال مسألة الأقليات والانقسام الطائفي.

فلماذا لم تُحقق العدالة مع الأقليات المهاجرة إليها؟ أو التي طلبت العون من منظمات حقوق الإنسان؟ هو سؤال يُطرح!

هذا يُظهر كيفية عمل من يتدخل في شؤون بلد آخر، مُستغلاً الحرب المندلعة، والذي قد يعرض خدماته السياسية والعسكرية واللوجستية من تلقاء نفسه، وقد يطلبها بعض الخارجين عن الوطنية أو الانتماء لأرضه، بحجة المظلومية الواقعة عليه، وهذا ما حدث في سورية بالنسبة لميليشيا «قسد».

معركة إرهابية كونية شاركت فيها أكثر من ١٠٠ دولة، دجّجت وكلاءها بكلّ الوسائل والمعدات اللازمة لشنّ حرب عادية وغير عادية، كالتي وقعت لمدة عشر سنوات على سورية، ولتبدأ فصول الحكاية في الشمال الشرقي مع الكرد السوريين، حيث أنّ نزاع هذه الأقلية التي استخدمها ترامب، يقف أساساً عند حدود مصالح القوى الكبرى، واستخدامهم كـ سلاح وورقة ضغط، يُزجّ بهم في أتون الصراعات الإقليمية والدولية.

لكن استئثار بعضهم واستغلاله لتحقيق أجندات خاصة، تقول إنّ الدولة السورية حرمتهم من حقهم في أنّ يكونوا مواطنين سوريين، فهذا كذب وافتراء، وبات أمراً مكشوفاً للجميع، لأنّ ما يقوم عليه التحالف الأميركي مع «قسد»، هو تحالف عصابات لنهب وسرقة النفط السوري، الأميركي ترامب يلعب بالكرد السوريين وكأنهم في لعبة رهانات، والمفروض عليهم المراهنة بنفط الدولة السورية، لاستكمال لعبة الحماية، فممّن ستحمي واشنطن ميليشيا «قسد»؟ من «داعش» أم من أردوغان أم من إرهابيّي أميركا وتركيا؟

عشر سنوات وما زالت القيادة السورية عبر الحليف الروسي، تحاول شدّ حبل الكرد السوريين، ليسقطوا في حضن دولتهم الأمّ سورية، وما زالت تترك الباب مواربا لحين دخولهم إلى أبواب دمشق حيث الأمن والأمان، إلا أنّ الأميركي لم ينته بعد من امتصاصهم، لكنه بات في الرشفة الأخيرة.

فالناظر للأحداث في الميدان السوري وتحديداً في مناطق تواجد ميليشيا «قسد»، وما حققته حتى الآن لا يثبت أياً من حلم الكرد السوريين في إقامة فيدرالية خاصة بهم، ولكن هم استندوا في ذلك على ما قدّمته واشنطن لكردستان العراق، بأن قسمته إلى مناطق مذهبية وطائفية، لتمكّن لها فرقاً خاصة لتنفيذ أجندات «إسرائيلية»، خاصة أنّ العراق يُعتبر البوابة الرئيسية لمرور إيران إلى سورية ولبنان.

أما في سورية الوضع مختلف، ف سورية كانت وما زالت بلد تعايشت فيه الطوائف والمذاهب تحت سقف الدولة السورية.

فلماذا لم تستجب بعد الإدارة الذاتية الكردية للطلب الروسي بالتوجه الى دمشق؟ يُمكننا من خلال ذلك الإضاءة على بعض النقاط.

*ما زالت تجد في واشنطن المُحَدّد لتحقيق الحلم بالاستقلال، خاصة مع الوعود التي يقدّمها ترامب من خلال تواجد قواته والدعم اللوجستي، ومؤخراً الدعم من قبل السعودية، ولا ننسى «إسرائيل» التي تبارك هذا الحلم.

*تتعمّد واشنطن أنّ تزيد مخاوف الكرد السوريين من التوجه إلى دمشق، لأنها تُريد أنّ تماطل في إعمال الفوضى في سورية تحديداً.

*تعمد إظهار الحليف الروسي على أنه والقيادة السورية يشكّلان خطراً عليهم في حصولهم على حقوقهم، خاصة بعد سنوات الحرب في سورية.

*تعزيز فكرة أنّ الضامن للأمن الكردي في سورية من أردوغان هم الأميركان، كونهم الأقوى عالمياً في السطوة السياسية والعسكرية.

*الوضع العام الذي تعيشه الآن الإدارة الذاتية من الناحية السياسية، والتي شكّلت على اثرها علاقات وزيارات لواشنطن، لتغدو طرفاً مهماً في الحلّ

استثمار في الحلّ السياسي في سورية.

في المحصلة ورغم توجه وفد من الإدارة الذاتية إلى روسيا بدعوة من الأخيرة، لملف الكرد.

*إظهار صورة ميليشيا «قسد» بالنسبة للمجتمع الدولي، على أنهم اصحاب حق في الاستقلال، لتبقى هذه الفكرة محلّ

إلا أنّ الوقائع على الأرض تؤكد أنّ واشنطن تتعمّد منع الكرد السوريين من التوجه لدمشق، لأنّ غاياتها لم تنته بعد رغم ما ادّعاه ترامب في تصريح سابق بأنه قد حقق الديمقراطية بتواجده في منطقة الشرق الاوسط، والذي على ما يبدو يُظهر حقيقة الديمقراطية المبنية على الانقسام في دول الشرق الأوسط.

الجيش السوري والحليف الروسي عازمان على فرض السيطرة على كامل الجغرافيا لسورية، واحترام سيادة واستقلال الدولة السورية، وعليه لا بدّ من توجه الكرد إلى دمشق، وهنا يحضر قوياً ما قاله وزير الخارجية السوري وليد المعلم: «الحوار هو سوري سوري»، وفي هذا أكبر دلالة على تمسك الدولة السورية بكلّ المكونات السورية، وأنّ الباب ما زال مفتوحاً لمن يريد الحلّ السلمي.

اليمن والمعادلات الصعبة تحرير الأسرى وتتابع الانتصارات

د. حسن مرهج

تتخذ التطورات في اليمن مساراً متسارعاً لجهة التطورات السياسية، فبالإضافة إلى الانتصارات اليمنية على الصعيد العسكري، والتي أرهقت التحالف السعودي، بات واضحاً أنّ هناك رغبات دولية بإنهاء الحرب على اليمن، وما خطوة تحرير الأسرى اليمنيين إلا ترجمة واضحة للإقرار والاعتراف، بأنّ الجيش اليمني واللجان الشعبية قد حققوا تقدّماً استراتيجياً غاية في الأهمية. هذا الإنجاز يتمحور حول قلب المعادلات السياسية والعسكرية في اليمن، مع تراجع واضح لقوى التحالف، الأمر الذي يشي بأنّ هذه الحرب العبثية باتت قاب قوسين أو أدنى من إعلان نهايتها، خاصة أنّ العدوان المستمر على اليمن، ورغم الدعم الأميركي اللامحدود، إلا أنه لم يحقق غايته، وباتت كلّ موازين القوى بيد الجيش اليمني واللجان الشعبية.

في هذا الصدد، أعلن مكتب مارتن غريفيث المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيان صحافي، عن اتفاق ممثلي الحكومة اليمنية في الاجتماع الرابع للجنة المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين بموجب اتفاق السويد، على الإفراج الفوري عن مجموعة أولى قوامها ١٠٨١ معتقلاً وسجيناً.

وقال البيان إنّ الطرفين توصلا إلى الاتفاق الجزئي بعد أسبوع من الاجتماعات في سويسرا، استكمالاً للتفاهمات التي تمّ التوصل إليها في الاجتماع الأخير في العاصمة الأردنية عمّان خلال شباط/ فبراير الماضي. و بموجب الاتفاق سيطلق الحوثيون ٤٠٠

معتقل، بينهم سعوديون وسودانيون، في مقابل إطلاق الحكومة اليمنية سراح ٦٨١ أسيراً.

بطبيعة الحال فإنّ هذا الاتفاق قد تمّ وبات أمراً واقعاً، وهذا يعني في المضمون بأنّ اليمن بات رقماً ذو أهمية استراتيجية في سياق المعادلات الإقليمية، فحين يتمّ التفاوض على تبادل أسرى أو أيّ شأن سياسي، فهذا يعني حكماً عدم قدرة الطرف الأقوى على حسم الأمر عسكرياً، وفي النموذج اليمني هناك معادلة لم تستطع الرياض ومن خلفها واشنطن تجاهلها، ما يعني في عمق مشهد تبادل الأسرى برعاية أممية، أنّ هناك اعترافاً كاملاً وواضحاً بالجيش اليمني واللجان الشعبية، الأمر الذي يمكن وضعه في إطار السعي الجادّ من قبل أطراف العدوان، لوقف الحرب وإعادة إحياء طاولة المفاوضات من جديد.

السؤال الذي يجب الإضاءة عليه يتركز حول أهمية الانتصارات العسكرية على المناخ السياسي التفاوضي.

حقيقة الأمر ما تمّ تحقيقه على يد الجيش اليمني واللجان الشعبية كان حاسماً حتى الآن في تهيئة مناخ التفاوض، بل أكثر من ذلك، فقد كانت هذه الانتصارات بوابة للدخول عبرها وإجبار دول العدوان على الرضوخ، رغم آلة القتل السعودية التي أمعنت إرهاباً ضدّ اليمنيين، وبالتالي من الواضح حتى الآن أنّ ما تمّت هندسته عسكرياً، كان حاسماً في موضوعات الحوار والتفاوض، وإحضار دول العدوان إلى طاولة اليمنيين مكرهين مهزومين لا أبطال ومنتصرين، لكن في المقابل، نلاحظ أنّ قوة الموقف اليمني النابع من حجم الانتصارات التي تمّ تحقيقها، فإنّ الجانب اليمني كان يرفض وعلى أساس مصالح اليمنيين تقديم أيّ تنازلات للغزاة، وهو ما يمكن ملاحظته خلال محادثات ستوكهولم في السويد، حيث لم يكن موضوع التفاوض إنهاء الحرب والاعتداء والقتل والحصار، بل وقف الهجمات على ميناء الحديدة بعد الإخفاقات المتكرّرة للمعتدين في الاستيلاء على هذا الميناء المهمّ والاستراتيجي، ووقوع الأزمة الإنسانية في حال استمرار الحصار.

السؤال الآخر الذي يأتي في سياق التطورات اليمنية، يتلخص في ماذا بعد تبادل الأسرى؟ في هذا الصدد نقول بأنّ النهاية الكاملة وغير المشروطة للعدوان والانسحاب الكامل للسعودية والإمارات من المواقع المحتلة في أراضي اليمن، من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية لهذا البلد، وكذلك إنهاء محاصرة اليمن، هو أهمّ مبدأ لدى قادة أنصار اللّه دائماً وخاصةً خلال الفترة الأخيرة، باعتباره الخطوط الرئيسة للتفاوض. ففي مفاوضات تبادل الأسرى، قَبِل المعتدون بالتفاوض على مضض، وقاموا بوضع العديد من العراقيل في تنفيذ نتائج المفاوضات، وواصلوا الهجمات الجوية والبرية في كلّ أنحاء اليمن. ومع ذلك، فإنّ هذه المعادلات باتت الآن موضع الشكّ والتردّد بشكل عام، حيث تفكّكت الجبهة المتحدة للمعتدين نتيجةً لانقسامات واسعة وعميقة بينهم، ونتيجة الانتصارات التي تحققت على يد الجيش اليمني واللجان الشعبية.

منظمة حظر الاسلحة الكيميائية بين الحقيقة والتضليل سورية نموذجا

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هي منظمة دولية يقع مقرّها في مدينة لاهاي الهولندية، وهي تسهر على تنفيذ وتطبيق معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تُطبق من قبل الأعضاء الموقعين والمصادقين عليها.

والمفارقة أنه وبالرغم من أنّ جُلّ قرارات هذه المنظمة مُسيّسة وتتبع الأهواء الأميركية منهجاً لتقاريرها، إلا أنه تمّ منح جائزة نوبل للسلام لسنة ٢٠١٣ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، «لجهودها واسعة النطاق للقضاء على الأسلحة الكيميائية».

تطورات كثيرة على مستوى العالم تؤكد أنّ هذه المنظمة دأبت تنتهج انحيازاً لقرارات الدول التي تُشكل جزءاً هاماً منها، وذلك وفق ارتباطات خاصة بأجندات تقتضيها التطورات الطارئة في المنطقة، ولعلّ الحروب الإرهابية في المنطقة العربية وتحديداً في العراق وسورية، شكّلت مسرحاً غنياً للبدء بتحركات بعض ممثلي هذه المنظمة.

ففي ٢٠٠٣ بدأت المنظمة عملها في العراق تحت ذريعة امتلاكه لسلاح الدمار الشامل، وكان غزو العراق تحت رعايتها، بعد أنّ تمّ إبعاد الدبلوماسي البرازيلي جوزي بوستاني، وهو أول مدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لكن فترة ولايته انتهت بطريقة مثيرة للجدل في آذار ٢٠٠٢، وذلك بعد اقتراح تقدّمت به واشنطن ووافقت عليه ٤٨ دولة في المنظمة، وتمّت إقالته لأمور تتعلق بسوء الإدارة والاستقطاب والسلوك الصدامي، وتمّ العمل على فرض الإقالة نتيجة جهوده من أجل توقيع العراق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، وخضوعه لعمليات تفتيش

دولية قبل الغزو الأميركي، مما أثار خلافاً حاداً بين بوستاني وجورج بوش الابن آنذاك.

أما في سورية وخلال سنوات الحرب الإرهابية، فقد ظهرت مسألة استخدام الكيماوي كبند إضافي للنيل من الدولة السورية، عبر ذريعة استخدام الأسلحة المحرّمة دولياً ضدّ المدنيين، وخلال الحرب مع المجموعات الإرهابية، كما حدث في دوما، وما يحدث حالياً في إدلب، على الرغم من جُملة التقارير التي تؤكد عزّم المجموعات الإرهابية، استخدام السلاح الكيميائي وفق مسرحية أميركية وسيناريو غربي، بُغية توجيه الاتهام للدولة السورية، وتوظيف هذا الاتهام في الاستثمار السياسي لملفي إدلب والجزيرة السورية.

ولم تكتف الدول المنخرطة في الحرب الإرهابية على سورية باستخدام ملف الكيماوي، بل كوّنت لذلك منظمة الخوذ البيضاء، والتي أكدت التقارير الصادرة عن عدة دول ومنها سورية، أنّ هذه المنظمة تضمّ جماعات من الإرهابيين الذين يقومون بتمثيل أدوار مسرحية على أطفال ومدنيين أبرياء، لتكون تقاريرهم مُساندة لاستمرار الضغط على الدولة السورية.

ورغم تأكيد الدولة السورية خلال جلسات مجلس الأمن بتنفيذ كامل التزاماتها مع المنظمة، إلا أنّ ما أصدره المجلس الأوروبي في ٢٠٢٠/١٠/١٢، لجهة تمديد العقوبات المفروضة على سورية لمدة عام إضافي، على بعض المؤسسات والأفراد السوريين، بذريعة تطوير واستخدام الاسلحة الكيميائية، يؤكد على مدى انحياز هذه المنظمة إلى قرارات الدول المعنية بانهيار سورية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وهو ينخرط ضمن الحملة المعادية لسورية.

هذا الأمر أكده مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، عند قراءته لتقرير يفضح المؤامرة الأميركية التي أدّت إلى إقالة بوستاني، والذي أشار إلى أنّ التحقيقات الخاصة باستخدام الكيميائي أصبحت تحدياً كبيراً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مشككاً بحياديتها ومهنيتها بسبب الضغوط التي تُمارسها بعض الدول على المنظمة، والتي شكّلت نتائج كارثية رهيبة على العراق وسورية.

ختاماً، بات واضحاً أنّ الحرب المفروضة على سورية تتخذ مناحي جديدة، بُغية تعقيد مسار الحلول، وإطالة أمد الحرب، والإمعان بإغراق الشعب السوري بالأزمات، فقد شكّلت مثل هذه الملفات وتحديداً حيال الأسلحة الكيماوية، بوابة جديدة من بوابات الإرهاب الأميركي ضدّ سورية، على الرغم من أنّ الدولة السورية قد دمّرت وبإشراف أممي المخزون الكيمائي لديها، وبالتالي فإنّ مثل هذه الممارسات الأميركية لا يُمكن أنّ تندرج إلا في إطار الإرهاب الدولي، والضغط على الدولة السورية. كلّ ذلك وفق شعارات ظاهرها انساني، ومضمونها إرهابيّ.

البناء